

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢١/١٢/٢٠١٥

باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٧/٨/٢٠١٦ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٥٦١٤١٩٢ ج (فقط خمسة ملايين وستمائة وأربعة عشر ألفاً ومائة واثنان وتسعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٥٠٧٩٤٩٥ ج (فقط خمسة ملايين وتسعة وسبعون ألفاً وأربعمائة وخمسة وتسعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٥٣٤٦٩٧ ج (فقط خمسمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وستمائة وسبعة وتسعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٦/٨/٧

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

فيضى عوض محمد